

المنظمات الدفاعية غير الحكومية والدفاع عن الحقوق في إطار طريقة تنظيم المجتمع

د. محمود عبده عبد الغنى محمد

دكتوراه في الخدمة الاجتماعية

DOI: 10.21608/qarts.2021.85606.1143

مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي - العدد ٥٣ (الجزء الأول) يوليو 2021

الترقيم الدولى الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولى الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

المنظمات الدفاعية غير الحكومية والدفاع عن الحقوق في إطار طريقة تنظيم المجتمع

إعداد

د. محمود عبده عبد الغني محمد دكتوراه في الخدمة الاجتماعية mahmoodabdo803@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

تواجه المجتمعات الحديثة العديد من المشكلات بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومنها مشكلات مرتبطة بالحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية وقد نشأت العديد من المنظمات الحقوقية للدفاع عن الحقوق منها الحكومية والعديد منها غير حكومية علي كافة المستويات في اطار ما تقدمه المواثيق والمعاهدات الدولية من حقوق للمواطنين حيث يقع علي عاتق تلك المنظمات مسئولية اجتماعية كبيرة في مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجه الفئات المهمشة والمحرومة والتي تعاني من سوء الخدمات والظلم الاجتماعي من خلال التوعية بالحقوق او التحدث بالنيابة عن الافراد او الجماعات أو المجتمعات للمطالبة بحقوقهم من أجل أن يحيوا حياة كريمة وتستقر المجتمعات وتحقق الامن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: المنظمات، الحقوق، الدفاع

المقدمة:

أولاً: الدفاع عن الحقوق في طريقة تنظيم المجتمع:

نشأة وتطور المدافعة عن الحقوق في الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع:

لا يعد التأكيد على حقوق الإنسان تأكيدًا جديدًا على ساحة التراث الإنساني، فقد جاءت الأديان جميعها لتقدم حقوقًا جديدة للإنسان، كما تؤكد على ما استقر من حقوق وحتى تضمن عدم جور البعض على حقوق البعض الآخر، فإنها فرضت العبودية لله وحده سبحانه وتعإلى حتى يصبح البشر نتيجة لذلك متساويين في كل شيء، وبتأمل حقوق الإنسان في الحضارة الغربية إليوم يتبين أنها نتيجة أو حصاد لتراث حضاري وديني تاريخي ومتتابع، ومن هنا فإنه من الخطأ الكبير النظر إلى أن حقوق الإنسان مرتبطة بالحضارة الغربية فقط أو أنها نتيجة لهذه الحضارة وحدها؛ تأكيدًا لذلك فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في عام ١٩٤٨م اعتمد على الأسس النظرية لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٦م، وإن أول ما عارضته كانت الدول الغربية ووافقت عليه بعض الدول العربية؛ الأمر الذي يدفعنا الآن إلى القول أنه برغم أن حقوق الإنسان في صيغتها الحإلية قد صدرت عن الغرب، إلا أن الغرب هو الذي حقوق الإنسان في صيغتها الحإلية قد صدرت عن الغرب، إلا أن الغرب هو الذي حقى الأسان في صيغتها الحإلية حقوق الإنسان تاريخيًا، ومازال يتخلى عنها حتى الأر(۱).

ويتضمن تطور حقوق الإنسان تاريخيًا، فسوف يلاحظ أنها تحررت تدريجيًا من قهر الدولة، وقد استمر ذلك إلى أن تحققت الدولة الديمقراطية، حينئذ بدأت مساحة حقوق الإنسان تتسع لتشمل جوانب عديدة في هذا الإطار؛ وذلك يعني أن البشرية في مواجهة واقع عالمي يؤكد على حقوق الإنسان في مواجهة أي تنظيمات قد تكون ذات طبيعة قهرية له، وفي هذا الإطار يتضح أن تنظيمات المجتمع المدني تلعب دورًا أساسيًا فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان وهو الدور الذي له جوانب عديدة تتمثل أهمها

في، دور المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، تمكين البشر من أجل الحصول على حقوقهم (٢)، الدفاع عن البشر وهو الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع الدفاعية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، وقد ازدهر هذا النمط من التنظيمات في الفترة الأخيرة حيث تعد التنظيمات الأهلية الدفاعية أحدث التنظيمات التي ظهرت على ساحة المجتمع المدني، وفي هذا الإطار فإننا نجد أن هذه التنظيمات تلعب دورًا في حماية حقوق الإنسان؛ كحماية الطفل من إساءة معاملته، وحماية المرأة من أي شكل من أشكال العنف، وغيرها من أشكال الدفاع عن الحقوق (٣).

وعلى الرغم من أن الدفاع كان من التقالد الراسخة للمهنة منذ نشأتها، إلا أنه لم يتبلور كمفهوم مستقل إلا في الستينيات من القرن العشرين، ويعتبر تشارلز جروسر "Gross" أول من كتب عن هذا المفهوم بمعناه المستخدم في الوقت الراهن من خلال تجربة أجراها عام ١٩٦٥م للدفاع عن حقوق العملاء في أحد مجتمعات الجيرة في نيوبورك، وقد انتشرت بعد ذلك الكتابات النظرية والدراسات الميدانية في هذا الشأن(1).

وظهر مفهوم المدافعة في تنظيم المجتمع مع ظهور المرحلة الرابعة من مراحل تطور الطريقة في السبعينيات من القرن العشرين، وهي مرحلة تنظيم المجتمع كدفاع وهي المرحلة التي ظهر فيها مفهوم الدفاع الذي يركز على ما يقوم به سكان المجتمع المحلي من مجهود منظم عن طريق ممثليهم، وبمساعدة مهنية من جانب الأخصائي الاجتماعي؛ للضغط على الجهات المسئولة لإحداث تغيير في التشريعات وبرامج الرعاية الخاصة بهم، ومواجهة المشكلات الأساسية التي يعانون منها(٥).

وأهم ما تميزت به هذه التعريفات المعبرة عن مفهوم ومرحلة الدفاع أو المدافعة في تنظيم المجتمع ما يلي: (٦)

- اتجاه واهتمام طريقة تنظيم المجتمع بالعمل في مجال الدفاع عن الحقوق والاهتمام بتنمية واستثارة الوعي بالمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع حتى يمكن البدء في حلها.
- أبرزت أن من أهداف طريقة تنظيم المجتمع الدفاع عن مصالح الفقراء والمنبوذين أو المظلومين، وكذلك إعادة توزيع الموارد والقوة في المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- أن هناك مدخلاً جديداً للطريقة، وهو التعامل مع بناءات القوة في إطار شرعي أو قانوني.
- التأكيد على استخدام القنوات التشريعية عند المطالبة بالحقوق وعند مواجهة المشكلات.
 - توجيه الأفراد نحو المطالبة بحقوقهم.
- التأكيد على أن تنظيم المجتمع يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن الحقوق في إطار منظم، ومن خلال استخدام بعض المهارات وأبرزها اللوبي أو التأثير غير المباشر على متخذى القرارات.
- سعي طريقة تنظيم المجتمع إلى تنظيم الناس للدفاع عن حقوقهم ومساعدتهم لكي يتمكنوا من التعبير عن احتياجاتهم والسعى لتوفيرها.

ثانيًا: العوامل الممهدة لظهور المدافعة والمنظمات الدفاعية:

يمكن تقسيم تلك العوامل إلى:

- (أ) عوامل على المستوى العالمي.
- (ب) عوامل على المستوى المحلي.

(أ) عوامل على المستوى العالمي وتتمثل في:

- الصراع ما بين الزنوج والبيض للقضاء على التمييز والاضطهاد، ولجوء الزنوج إلى القوة لكسب حقوقهم.
- اشتراك الولايات المتحدة في حرب فيتنام؛ مما أدى لشعور الشباب والزنوج والفقراء في الولايات المتحدة أن متخذي القرارات في المجتمع لا يعطون مصالحهم الاهتمام الكافى.
- اتجاه المهنيين في الخدمة الاجتماعية إلى اعتبار العمل مع منظمات الدفاع أمرًا مقبولاً من الناحية المهنية، ويتناسب مع تراث الخدمة الاجتماعية في مساعدة ومناصرة المستضعفين والوقوف بجانبهم.
- ظهور بعض الكتابات التي ركزت على الدفاع الاجتماعي مثل كتابات "هنتر" عن توزيع النفوذ و "كولما" عن الصراع و "جاك روثمان" عن العمل الاجتماعي كأحد نماذج الممارسة. (٧)
- الاهتمام بالتنظيمات المحلية التي يساعد من خلالها المنظم الاجتماعي سكان المجتمع على تنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. (^)
- تزايد الاهتمام بأجهزة المدافعة، وتعاظم هذا الاهتمام في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ وذلك للاعتبارات التالية: (٩)
- تأثر المجتمع الأمريكي بالكتابات التي تتحدث عن مشكلات العالم الثالث ومشكلات الفقر المتزايدة يومًا بعد يوم.
- ظهرت كتابات متعددة لبترك عام (١٩٦٧) ولكل من (سبكت، وهارت برجر، وجروسر عام١٩٦٨) و (ديفيد تريز عام ١٩٧٠) وكلها تؤكد على أهمية عمل الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع لمساعدة المجتمع الذي يسعى إلى تغيير

- بعض جوانبه الاجتماعية، وتحديث أساليب التعامل مع أفراد المجتمع في التحرك من الدور الإصلاحي إلى الدور الدفاعي عن مصالح الفئات الضعيفة أو الفقيرة.
- انعكست آثار هذه الكتابات على التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع، حيث أصبح من ضمن المهام الأساسية للمنظم الاجتماعي هو الدفاع عن مصالح المجتمع من خلال سكان المجتمع أنفسهم، وقد تضمن ذلك: تحديد المشكلة جمع الحقائق المرتبطة بها تحديد الأجهزة المسئولة التحرك للمطالبة إحداث التغيير المحافظة على التغيير .
 - تقليص الميزانيات الخاصة ببرامج الرعاية الاجتماعية.
 - الإنفاق المتزايد على التسليح والحروب الخارجية.
 - انتشار البطالة بين شباب المجتمع الأمريكي.
 - تزايد عدد المنظمات الضاغطة للدفاع عن حقوق المواطنين.
- ظهور مشكلات متعددة للأقليات التي تعيش في المجتمع الأمريكي، وحاجاتها إلى الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أسوة بالشعب الأمريكي.

(ب) عوامل على المستوى المحلى:

تتحدد أهم هذه العوامل في:

- 1. المناخ الديمقراطي الذي تحاول الحكومة المصرية أن تنتهجه سواء من خلال تعدد الأحزاب أم إعطاء حريات أكبر للمحليات وإدارة الحكم المحلي؛ لكي تقوم بدورها في التنمية ورفع مستوى الخدمات لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع.
- الاتجاه نحو الخصخصة وظهور الكثير من الجمعيات الأهلية التي تدافع عن مصالح أعضائها.
- ٣. تقوية المنظمات الدفاعية غير الحكومية لكي تقوم بدورها في رفع المستوى
 الاجتماعي والاقتصادي لأعضائها.

- ارتفاع المستوى العلمي لخريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وإلمامهم
 بالتطورات الحديثة في الخدمة الاجتماعية بالخارج.
 - ٥. قيام عدة محاولات للدفاع عن حقوق أفراد المجتمع ممن يمثلوهم (١٠).

ثالثًا: أنواع وأشكال المدافعة عن الحقوق:

هناك عدة أنواع وأشكال للمدافعة عن الحقوق تتمثل في:

• الدفاع الإداري: Administrative Advocacy

يتضمن إلزام المنظمات الموجودة في المجتمع بالالتزام بالنظم والقواعد التي تخضع لها، ويتضمن ذلك العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية التي يواجهها العملاء داخل المجتمع عندما يرغبون في الحصول على خدمات معينة، وهنا يجب إلزام هذه المؤسسات بالخضوع للقوانين واللوائح التي توجه عملهم بعيدًا عن التعقيدات الإدارية التي تكون في الغالب بفعل العاملين في هذه المنظمات (۱۱).

• دفاع المواطن: Citizen advocacy:

يعتمد على قاعدة أساسية هي مقابلة الشخص بالشخص، حيث يقوم المتطوعون بتمثيل الشخص أو الجماعة الذين يطلبون الخدمات، وكذلك بتمثيل وجهات نظرهم وهذا يدل على أن مستقبلي الخدمة عجزوا عن التحدث عن أنفسهم؛ وبالتالي يشجعهم ويمكنهم من الحصول على حقوقهم.

• الدفاع الذاتي Self- advocacy:

يمكن أن يمارسه فرد أو جماعة للدفاع عن أنفسهم، وأن تكون لها الحرية في أن تقرر ما تشاء بدون أي تأثير واضح عليها، ويكون له أهمية عند الأشخاص طالبي الخدمة، حيث يشتركون في تحديد حاجاتهم الخاصة بشكل فعال في المفاوضات حول كم تلك الحاجات.

• الدفاع الجماعي Group Advocacy

تنظم هذه الجماعات نتيجة الاعتقاد أن العمل الموحد سينجح في الطلب على الموارد، وأن الجماعات ذات العضوية المفتوحة يمكن أن تتحمل هذه المسئولية، وغالباً ما تستخدم هذه الجماعات الدفاعية الخبرة الخارجية للمساعدة في تحقيق أهدافها مع السيطرة على اتجاهات صنع القرار، من خلال الضغط عليهم لاستصدار تشريعات تلبى احتياجات الفئات المهمشة، وهذا باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي. (١٢)

• الدفاع التشريعي Legislative Advocacy:

يعمل الأخصائي الاجتماعي من خلال فئة عريضة من العملاء والمواطنين والتدخل على المستوى الأكبر، خصوصًا أنه يتضمن الجهود للتغيير التشريعي لمصلحة بعض الفئات من العملاء (١٣)؛ وبالتالي يتضمن الدفاع التشريعي اتصال الأخصائي الاجتماعي بأعضاء المجالس التشريعية للتفاوض معهم أو عرض المقترحات المتعلقة بالتشريعات والقوانين.

هذا وتلجأ المنظمات الدفاعية أثناء قيامها بدورها الدفاعي إلى استخدام العديد من الأدوات مثل:

١. المدافعة الالكترونية:

يقصد بالمدافعة الالكترونية استخدام وسائل الإعلام التكنولوجية، ومن أهمها شبكات التواصل الاجتماعي للتأثير على متخذي القرار لإحداث تغيير في السياسات القائمة، حيث تسعى المدافعة الإلكترونية إلى تحديد الفراغ المرتبط بالقوة، كما تعتبر الاستخدام الاستراتيجي لأي شكل من أشكال وسائل الإعلام للمساعدة في نشر أغراض أو أهداف المنظمة، كما تشير إلى استخدام قوائم البريد الالكتروني ومواقع النت ولوحات الوسائل والعرائض والبلوتوث والشبكات والهاتف الخلوي والرسائل النصية ورسم

الخرائط والفيديو والرسوم المتحركة والمدافعة الإلكترونية تعمل في إطار أربعة عناصر رئيسة تتمثل في:(١٤)

- أ) موضوع البحث: عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي حيث يسهل الوصول إلى المعلومات.
- ب) نشر المعلومات: عن طريق البريد الإلكتروني ومواقع الانترنت المختلفة، حيث تمكن المدافعين من الاتصال بالمدعين للاطلاع على المشكلات الاجتماعية واحتياجات الفئات المهمشة.
- ج) التنسيق والتنظيم: من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تساعد على سرعة التنظيم والتنسيق فيما بين المنظمات الدفاعية والفئات المتضررة أو المحرومة للضغط على متخذي القرار، ويتحقق ذلك من خلال التواصل مع متخذي القرار باستخدام شبكات التواصل الإلكترونية؛ لممارسة الضغط والتأثير عليهم للاستجابة لمطالب الفئات المحرومة.
 - د) التأثير عن طريق ممارسة الضغط على متخذي القرارات.

٢. الائتلافات:

تعبر الائتلافات عن مجموعة من المنظمات التي تعمل سويًا بأسلوب يتسم بالتنسيق؛ للوصول إلى هدف مشترك، وتتراوح بين كونها فائقة المرونة أو ذات هياكل شديدة التعقيد.

ويمكن تقسيم أنواع الائتلافات إلى: (١٥)

• دائمة: وهي منظمات مندمجة لديها موظفون ومجلس إدارة، وتتم عملية اتخاذ القرارات بها بأسلوب هيكلي ومنظم، ويبدأ العديد من الائتلافات بصفة مؤقتة كمجموعات غير رسمية، ثم تستمر لعديد من الأعوام حتى تنضج؛ لتصبح ائتلافاً دائماً مثل مؤسسة أو نقابة تجاربة أو اتحاد نقابات.

- مؤقتة: تتكون لغرض أو هدف معين وحين يتم تحقيق هذا الهدف ينحل الائتلاف، وفي بعض الأحيان يستمر الائتلاف كيانًا واحدًا ومتكاملًا؛ ذلك إذا تبني هدفًا آخر.
- رسمية: ينضم الأعضاء بأسلوب رسمي إلى الائتلاف، ويسددون اشتراكات ورسومًا، ويعترف بهم كأعضاء في الائتلاف، كأن يظهر ذلك أعلى ورق الخطابات أو كشف حسابات الائتلافات أو غيرها.
- غير رسمية: وفيها يتبدل الأعضاء دائمًا نتيجة لتجدد معدل دوران العضوية، فقد تستبدل أيضاً موضوعات وتكتيكات الائتلاف.
 - متعدد الموضوعات: حيث يركز على تحقيق أهداف وموضوعات مختلفة.
 - وحيدة الهدف: يتبادل هدفًا أو موضوعًا واحدًا يسعى لتحقيقه.

٣. التشيك:

يعتبر التشبيك في المجتمع المعاصر من الوسائل الضرورية لوضع إستراتيجية عملية؛ لدعم قضايا أساسية تحترم حقوق الإنسان والمواطنين وتدعم الجماعات المهمشة، فالتشبيك عملية إقامة علاقة تشاركية بين عدة وحدات، وهذا بدوره يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في إطار تعاوني للوصول إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها، كما يهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك لدمج الموارد وتحقيق الأهداف المشتركة والمصالح العامة، ويشترط أن تحتفظ كل منظمة أو جمعية باستقلالها، وهذه العملية تتم على المستوى المحلي القومي، الدولي والعالمي. (١٦)

٤. السوشيو دراما:

هي طريقة أو وسيلة لتمثيل الأحداث الجارية في الحياة بهدف التعرف عن قرب على واقع المشكلات الاجتماعية المرتبطة بهذه الأحداث؛ وذلك لتطوير أو تنمية حالة من الوعى والفهم العميق للجماعات والأفراد بهذه القضايا أو المشكلات الاجتماعية؛

حتى يتمكنوا من التغلب عليها بموضوعية وعقلانية، كما تستهدف التعرف على تفهم تلك العوامل أو هذه المؤثرات التي تعرض لها في الحياة الاجتماعية، وكذلك تعلمه كيفية اتخاذ القرارات بهذه الصورة التي هي عليها من وجهات نظر قياسية.

والسيوشيو دراما يصاحبها تقنيات وطرق ومهارات تستخدم على نطاق واسع، ومع بيئات مختلفة سواء تعليمية أو صحية أو اجتماعية أو فنية على مستوى المنظمات العامة والخاصة، كما يمكن استخدامها بنجاح. (١٧)

كما يمكن استخدام عدة أدوات للدفاع عن الحقوق؛ مثل الاجتماعات، والندوات، واللجان، والمقابلات، ووسائل الإعلام المختلفة سمعية وبصرية

رابعًا: المنظمات الدفاعية غير الحكومية (المفهوم-التصنيف):

• تصنيف المنظمات الدفاعية:

هناك العديد من المنظمات الدفاعية، ومن أهم المنظمات الدفاعية التي تعمل في هذا الشأن الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والعمالية، والأحزاب السياسية والمراكز والمنظمات الحقوقية.

١ - الجمعيات الأهلية الحقوقية(الدفاعية):

تعد الجمعيات الدفاعية أو الحقوقية من أهم المنظمات الدفاعية التي تهتم بالفئات المحرومة، وهي تلك الكيانات التي يكونها أهالي المجتمع، ويتولون إدارتها وتمويلها وإشهارها بجهود تطوعية في إطار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٣٢ لسنة ١٩٦٤ والمعدل بالقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) (١٨).

تشكل الجمعيات الأهلية محور الارتكاز للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية بالنسبة للفئات الواقع عليها الظلم، فهي تلعب دور الرائد الرئيس للتنمية في المجتمع، فضلاً عن تهيئة المناخ للقطاعات الفاعلة والرائدة للتعبير عن نفسها بشكل واضح، مما يؤدي إلى استثمار الطاقات البشرية بشكل

بناءً، حيث تقوم تلك المنظمات بتنفيذ مشاريع عامة من خلال عمل تطوعي كامل أو شبه كامل من خلال تبرعات شعبية بالدرجة الأولى، مما يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن مساهماتها في تحول الشعب إلى شعب مؤسسي قادرًا على التحول لطموحاته البسيطة إلى واقع ملموس سواء أكان على مستوى المجتمع المحلي أم القومي أم الإقليمي (١٩).

كما تبدو أهمية الجمعيات الأهلية أيضًا في أنها تشبع العديد من الاحتياجات الإنسانية سواء أكانت عقلية أم روحية أم اجتماعية أم اقتصادية (٢٠).

فضلاً عن أنها تلعب دورًا أكبر في ميادين التنمية، وفي تقديم المساعدات للفئات المهمشة أو الأكثر تعرضًا للآثار السلبية لاقتصاديات السوق، والأقل قدرة على الدفاع عن نفسها (٢١).

٢ - النقابات المهنية والعمالية:

تعبر النقابات عن مجموعة من الأفراد تتحدد في شكل تنظيم أو هيئة لها صفة الاستمرار ولها أهدافها، وتسعى إلى حل مشكلات أعضائها سواء أكانت هذه المشكلات اجتماعية أم اقتصادية أم مهنية أم سياسية، كما تسعى إلى الدفاع عن مصالح أعضائها المشتركة ورفع مستواهم وتدعيم العمل أو المهنة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد (۲۲).

وتعرف أيضًا بأنها اتحاد أو هيئة تمثل مجموع العاملين أو الموظفين في صناعة أو مهنة، وتملك التعبير عن رغباتهم وآمالهم، وتعمل على التصدي للمشكلات التي تواجههم (٢٣).

٣- الأحزاب السياسية:

هي تجمع منظم تسود أعضاءه أفكار ومعتقدات وقيم واحدة تستهدف الإمساك بالسلطة؛ اعتمادًا على برنامج معلن لبلوغ سياسات تراها زعامته في صميم الصالح

الوطني والحزبي (٢٤)، وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يعملون معًا لتأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي (٢٥).

ويستمد أي حزب سياسي أهميته من حصوله على القوة، وتأييد عدد كبير من أفراد الشعب لأهدافه ومعتقداته وقيامه بالعديد من الأنشطة التي تخدم غالبية مواطني المجتمع، ومن استخدامه لنفوذه للتأثير على السياسة العامة والوصول إلى كل قرار يكون في صالح أعضائه والمجتمع.

وتأتي أهمية الأحزاب السياسية من أنها تمثل حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة.

كما تبرز أهميتها من الناحية الاجتماعية بوصفها هيئة من هيئات التنشئة، حيث تتولى تعميق وتدعيم المفاهيم العامة للمجتمع، وعرضها وتحليلها لطائفة كبيرة من الأفراد، حتى وإن كانت قيادة الحزب تغير هذه المفاهيم تغييرًا جذريًّا (٢٦).

٤- المراكز والمنظمات الحقوقية (المنظمة المصربة لحقوق الإنسان):

تعد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أهم وأبرز المنظمات الدفاعية في المجتمع المصري، وهي منظمة غير حكومية مشهرة (برقم ٢٢٠٥ لسنة ٢٠٠٣) وهي تطالب المسئولين على أن يقوموا بمراجعة القوانين، والتي معظمها لا يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تشجع المنظمات المدنية على جميع مستوياتها أن تتخذ الخطوات اللازمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان (٢٠٠).

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي واحدة من أولى المنظمات الدفاعية غير الحكومية التي تعمل في مجال تعزيز حقوق الإنسان في مصر، وقد أنشئت عام (١٩٨٥) وتعمل وفقًا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرائع حقوق الإنسان في الدول الأخرى.

منهج عمل المنظمة:

تستخدم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان طرقًا منهجية سلمية لتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان؛ لإيمانها بأن تعزيز حقوق الإنسان هو الهدف العام لكل المجتمع الدولي، وبالتالي فإن المنظمة لا تترك أي وسيلة سلمية في طريق كفاحها لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، حيث يتبلور منهجها الدفاعي في:

- رصد تطور حالة حقوق الإنسان وانتهاكها.
- إصدار بيانات والتماسات للسلطات المسئولة في حالات خاصة لانتهاكات حقوق الإنسان.
- محاولة إثارة الرأي العام الشعبي والحكومي في محاولة لوضع نظام تشريعي يتوافق مع مواثيق وتشريعات حقوق الإنسان.
- القيام بحملات شاملة ومتخصصة حول مشكلات حقوق الإنسان في مصر، واستخدام كل الوسائل والأدوات من أجل القيام بتلك الحملات.
- تنظيم ندوات وورش عمل لكلٍ من أعضاء المنظمة وغيرهم؛ من أجل زيادة الوعي وفهم قضايا حقوق الإنسان، وعمل بحوث خاصة بقضايا حقوق الإنسان في ضوء الثقافة العربية والمصربة.

أهداف المنظمة المصربة لحقوق الإنسان:

تسعى المنظمة المصربة لحقوق الإنسان إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المعترف بها عالميًا وللحريات الشخصية سواء
 أكانت حقوقا مدنية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.
- ٢. إصلاح التشريع المصري واللوائح والممارسات الإدارية؛ وذلك لتتوافق مع
 اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.
 - ٣. تطوير حكم القانون والاحترام الكامل لاستقلال القضاء.

- ٤. نشر وتعزيز قيم حقوق الإنسان بين العامة على كل مستويات المجتمع.
- تعزيز حقوق المرأة كجزء متمم وتكميلي لحقوق الإنسان، وزيادة الوعي حول الصعوبات التي تواجه المرأة في مصر للحصول على حقوقها وتقوية التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية. (٢٨)

حيث نجد أنه من الصعب أن تقوم المنظمات الدفاعية غير الحكومية بدورها الدفاعي والمطالبة بحقوق من وقع عليهم الظلم والمهمشين في المجتمع، إلا إذا كانت تمتلك من القدرات ما يعينها على ذلك.

ومن أهم هذه القدرات، القدرات المعلوماتية التي تمكن المنظمات الدفاعية من المطالبة بحقوق واحتياجات الفئات المهمشة، حتى يتحقق العدل الاجتماعي ويرفع الظلم عن هذه الفئات الضعيفة في المجتمعات، وهو ما تؤمن به طريقة تنظيم المجتمع وتسعى إلى تحقيقه.

كما تعمل الطريقة المهنية على رفع مستوى أداء وكفاءة المنظمات الاجتماعية بشكل عام، وذلك ببناء وتنمية قدراتها المختلفة ومنها القدرات المعلوماتية.

خامسًا: المدافعة عن الحقوق في تنظيم المجتمع وآلية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:

• التعريف:

جاءت كلمة دفاع من الفعل (دفع) الشيء.

ا. دفعًا: نحاه وأزاله بقوة، ويقال: دفع القول: رده بالحجة، (دافع) عنه مدافعة، ودفاع: حامى عنه وانتصر له ومنه الدفاع في القضاء. (٢٩)

كما وردت لغويًا في المصباح المنير بمعنى دفعته دفعًا؛ أي حيته فاندفع. (ودفعت) عنه الأذى، (ودافعت) عنه مثل حاجيت (ودافعته عن حقه أي ما طلته) (وتدافع القوم دفع بعضهم بعضا، (ودافعت) القول رددته بالحجة. (٣٠)

والدفاع لغويًا أيضًا يرجع إلى الفعل (دفع) وله معانٍ كثيرة أيضًا منها (دفع) عنه مدافعة ودفاعًا: أي حامى عنه وانتصر له ومنه الدفاع في القضاء. (٢١)

كما وردت (المدافعة أو الدفاع) في قواميس اللغة بعدة مصطلحات مثل (تأييد – دفاع – دفاع عن قضية Advocacy – Avocation). (٣٢)

أما advocate: يدافع عن – يؤيد – المحامي أمام القضاء – المؤيد لقضية – المدافع – نصير . (٣٣)

وتعرف المدافعة أو الدفاع في قاموس الخدمة الاجتماعية على أنها: التمثيل المباشر عن الآخرين والدفاع عنهم وعن مصالحهم، وفي الخدمة الاجتماعية يعني الدفاع عن حقوق العملاء والتعبير عنها من خلال التدخل المباشر أو استخدام السلطة أو التمكين.. فيعتبر الدفاع عن مصالح العملاء في الخدمة الاجتماعية التزامًا مهنيًا أساسيًا وأخلاقيًا في المهنة لصالح العملاء مهضومي الحقوق (٢٤)، ويكون الدفاع سواء من خلال التدخل المباشر أم التمكين أم التفاوض واستخدام السلطة.

- الاستراتيجيات والتكتيكات المهنية في مجال الدفاع عن الحقوق في تنظيم المجتمع:
 - (أ) استراتيجية الدفاع أو المناصرة:

حيث تمارس هذه الاستراتيجية للدفاع عن بعض مطالب أفراد المجتمع ويمارس الأخصائي الاجتماعي من خلالها أساليب للضغط بحسب طبيعة الموقف؛ لتحقيق هذه المطالب(٢٥).

وحتى يكون الدفاع عن الفئات المهمشة ومناصرتهم بالشكل الذي يلبي احتياجات هذه الفئات، فذلك يكون من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية، ومن أهمها شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية حيث تعد من أهم المنابر الافتراضية للمنظمات الدفاعية غير

الحكومية؛ للضغط على متخذي القرار للاستجابة لمطالب محرومي الامتيازات والحقوق في المجتمع.

(ب) استراتيجية الإقناع:

تشير العديد من كتابات تنظيم المجتمع إلى أن هذه الاستراتيجية لها مسميات متعددة منها (التعاون – التماسك)، وهذه الكتابات تصف طريقة تنظيم المجتمع بالتعامل الهادف أو التعامل القائم على إحداث تدعيم في العلاقات وتماسك أفراد المجتمع، وهذه الاستراتيجية تفترض أنه يسهل اتفاق الجماعات المختلفة في الرأي على أساس القيم التي تعتنقها، كما أن أي تغيير يتحقق أو يحدث هو أولاً وأخيرًا لتغيير اتجاهات المواطنين، وإن الإنسان مستعد في كثير من المواقف لتغيير سلوكياته أو اتجاهات متى اقتنع أنها تتعارض مع المصلحة العامة، كما أن عرض الحقائق ومناقشتها من شأنه أن يزيل الاختلاف بين الأفراد، كذلك فإن القرارات يجب أن تصدر بالإجماع، ولن يتم ذلك إلا نتيجة للاتفاق في القيم والاتجاهات الخاصة بالجماعات المختلفة التى اتخذت هذا القرار (٢٦).

(ج)استراتيجية الحملة:

يلجأ أخصائي تنظيم المجتمع لاستخدام استراتيجية الحملة، عندما يلمس وجود اختلافات بين جماعات المجتمع حول قضايا التنمية أو حول وسائل تنفيذها، ومن ثم يحاول إيجاد وسيلة للتواصل مع هذه الجماعات بغرض التوصل إلى اتفاق من خلال التركيز على قيم أو قيمة مشتركة لها أهميتها لدى سكان المجتمع، والتي من خلالها يمكن التوصل للاتفاق المنشود، ويستخدم المنظم الاجتماعي مختلف وسائل الاتصال مثل وسائل الإعلام المتاحة ومن أهمها في الوقت الراهن شبكات التواصل الاجتماعي نظرًا لفاعليتها في سرعة الاتصال والتواصل بين الأطراف المتنازعة؛ للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة، فضلاً عن أهميتها في إدارة وتنفيذ الحملات الدفاعية التي تمارسها المنظمات الدفاعية

للتفاوض والمساومة مع متخذي القرار ومراكز القوة في المجتمع من أجل الاستجابة لمطالب الفئات المحرومة (٣٧).

• أهم الأدوار المهنية لأخصائي تنظيم المجتمع المرتبطة بالمدافعة الآتي:

أ. دور المنظم الاجتماعي كمدافع:

المدافع هو الشخص الذي يتحدث ويتكلم نيابة عن الآخرين ويقوم بمساندة وتدعيم الآخرين، وكذلك يتحدث باسم ولمصلحة السكان، حيث يتبني وجهة نظر العملاء الذي يعمل معهم ويدافع عن مطالبهم في توضيح وجهة نظرهم وعدالة مطالبهم، وفي ذلك قد يلجأ إلى تنظيمهم وتحويلهم إلى جماعات ضاغطة على متخذى القرارات. (٢٨)

ب. دور المنظم الاجتماعي كمفاوض:

التفاوض هو الوصول إلى اتفاق بين طرفين أو أكثر بينهما خلاف، فيجب أن يكون لدى المفاوض معلومات عن جميع الأطراف، وعن كيفية حل المشكلة، فالتفاوض الفعال هو الذي يركز على قواعد إجرائية واضحة ومنظمة، ويجب أن يوصف المفاوض بالتفكير المبدع وحسن التصرف والابتكار (٣٩).

ج. دور المنظم الاجتماعي كخبير:

وفي هذا الدور يمد الأخصائي الاجتماعي بالمعلومات والحقائق والإحصاءات والخبرة الفنية، وكل ما يسهل للمجتمع تحقيقه لأهدافه، ويعتبر هذا الدور مباشرًا وإن كان كل ما يقدمه عبارة عن موارد وإمكانيات تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة (٠٠).

ويمكن للمنظم استخدام هذا الدور في إمداد الفئات المحرومة بالعديد من المعلومات والحقائق بالمشكلات المرتبطة بهم من خلال التواصل معهم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

د. دور المنظم الاجتماعي كمطالب:

يقوم المنظم الاجتماعي بتبني وجهة نظر العملاء الذين يعمل معهم، ويقوم

بتنظيمهم وتحويلهم إلى جماعات ضاغطة على متخذي القرارات، ويساعدهم في توضيح وجهة نظرهم حتى يتحقق ما يبغونه من أهداف(١٤).

ه. دور المنظم الاجتماعي كمنشط:

وصف جروسر دور المنشط بأنه العمل من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها وحددها المنظم نفسه وليس المجتمع الذي يعمل معه، وآخر اعتبره امتداد لدور المطالب أو عندما يفشل دور المطالب يبرز المنشط، ولكن في بعض المواقف لا تؤدي المطالبة إلى تلبية احتياجات المواطنين؛ ولذا يمارس المنظم الاجتماعي دور المنشط، حيث يعمل على حث المواطنين المحتاجين إلى خدمات؛ كي يتحركوا لتحقيق أهدافهم باستخدام الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة (٢٠).

سادسًا: معوقات استخدام المنظمات الدفاعية لشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية لبناء قدراتها المعلوماتية (٢٠):

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون استخدام المنظمات الدفاعية غير الحكومية لشبكات التواصل الاجتماعي في بناء قدراتها المعلوماتية تتمثل أهم هذه المعوقات في:

- (١) عدم إدراك المنظمات الدفاعية غير الحكومية لأهمية شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية في بناء قدراتها المعلوماتية.
- (٢) عدم الاقتناع بأهمية استحداث أساليب متطورة لبناء قدراتها المعلوماتية، ومن أهمها شبكات التواصل الاجتماعي بدلاً من الاعتماد على الأساليب التقليدية التي جعلت المنظمات الدفاعية منغلقة على ذاتها، حيث تمكنها هذه الشبكات الإلكترونية من تطبيق مفهوم الإدارة المنفتحة على المناخ الخارجي Open Management وشبكات التواصل الاجتماعي نافذة تمكنها من التواصل مع كافة المواقع والمراكز المهتمة ببناء القدرات لتستفيد من تجاربها وخبراتها في هذا الشأن.

- (٣) محدودية إدراك الواقع الجديد الناشئ عن العولمة وانفتاح الفرص أمام المنظمات والمواطنين التي قد تمكنهم من الحصول على المعلومات والخدمات من أي مكان في العالم، أي ينبغي على المنظمات الدفاعية أن تتعامل بفكر الإدارة العولمية Global Management.
- (٤) عدم مقدرة المنظمات الدفاعية من استيعاب التقنيات الحديثة خاصة تقنيات الاتصالات والمعلومات المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي واستثمارها في تحقيق مطالب الفئات المهمشة والمستضعفة في المجتمع أي التحول نحو المنظمة الإلكترونية Transformation to the electronic organization
 - (°) عدم اهتمام المنظمات بالمورد البشري وقيمته والمساهمات التي يوفرها في تحسين الإدارة وتطوير الخدمات.

المراجع

- (۱) عزمي بشارة: المجتمع المدني "دراسة نقدية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ۱۹۹۸) ص ص ۲۷،۲٦.
- (القاهرة: مكتبة على ليلة: المجتمع المدني العربي" قضايا المواطنة وحقوق الإنسان"، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصربة، ۲۰۸۷)، ص ص ۲۰۸،۲۰۷.
- (۱) عزام محجوب: علاقة التنمية بحقوق الإنسان، في حقوق الإنسان والتنمية (القاهرة: ۱۹۹۹)، ص ص ۱۹۱،۱۹۰.
- (ث) رشاد أحمد عبد اللطيف: ممارسة الدفاع في تنظيم المجتمع في العمل مع المتضررين من الزلزال بالريف، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٣، ص ٤٥٨.
- (°) إسكندر روبرت: ترجمة لبني عبد المجيد: المدافعة في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور بمجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، العدد الخامس عشر، الجزء الثالث، ٢٠٠٤، ص ١٣٨.
- (۱) محمد رفعت قاسم: مقياس المدافعة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٠ ديسمبر ١٩٨٨، ص ٥٤٥.
- (Y) عبد الحليم رضا وآخرون: تنظيم المجتمع، (مفاهيم أساسية)، القاهرة، دار المهندس للطباعة، ٢٠٠٥، ص ٢٢٦.
- (^) نبيل محمد صادق: تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠)، ص ٢٨.
- (٩) رشاد أحمد عبد اللطيف: الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في منظمات تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٨٣ – ٣٨٤.
 - (۱۰) عبد الحليم رضا وآخرون: تنظيم المجتمع مفاهيم أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.
- (۱۱) حسين حسن سليمان وآخرون: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعات والمؤسسة والمجتمع (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٣٤٣.

- (12) Mehr- Jseph: Human Services, (London: Allyn. Bacon, 1988), PP. 300-301.
- (13) Karen K. Kirst- Ashman & Grafton H. Hull: Generalist practice with Organisation & Communitles, 2001.
- (14) Terry Mizrahi & larry Endives: Encyclopedia of social Work, 1995, PP.62 63
- (15) Retour Sharma: An Introduction to advocacy training Guide, Affairs Labanon, P. 115.
- (۱۱) وجدي محمد بركات: استراتيجية التشييك كمدخل لتعديل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة، بحث منشور، مجلة الطفولة، البحرين، الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة، العدد التاسع يناير، ۲۰۰۸، ص ۲۸.
- (۱۷) صلاح أحمد هاشم: السوشيو دراما والوعي البيئي، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٢٠ الجزء الثاني، أبربل ٢٠٠٦، ص ص ٤١٥: ٥٤٣.
- (۱۸) ماهر أبو المعاطي على: تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية، معالجة من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، ط۲، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٦).
- (۱۹) هناء حافظ بدوي: دور المجلس الشعبي المحلي في إحداث التنمية المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ۱۹۸۹، ص ۱۰.
- (۲۰) رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، "مدخل متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.
- Nam wiar- Dip- Zihinedula: international Deveolpment and Poverty Education, university of Gelyph, Canada, 2002, P.208.
- (۲۲) أنور العربي: قانون النقابات العمالية التعديلات الجديدة (القاهرة، دار الثقافة للنشر، ۱۹۹۵)، ص ه.
- (۲۳) نصر خليل عمران: دور نقابة المهن الاجتماعية في مواجهة المشكلات المهنية للأخصائي الاجتماعي المدرسي، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ٢٨٠)، ص ٢٨

- (24) AbrahimRibicff and Jon one woman: Politics the Amercan way. University of Gelyph, Canada, 2005, P. 43.
- (25) Susan and peter Calvert: sociology today, London Harvester Wheat sheaf, 1992, P. 43.
- (٢٦) محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، القوة والدولة، جـ٢، (القاهرة: دار النهضة، ١٩٩٨)، ص ٢٤١.
- (۲۷) مغاوري شلبي: التنمية وحقوق الإنسان "مأذق الفكر والتطبيق"، (القاهرة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٩٦)، ص ٨٢.
- www. عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: منهج عمل المنظمة (۲۸) anhri.net/egypt/eohr/2015
- (٢٩) معجم اللغة العربية: المعجم الوجيز، (القاهرة: هيئة المطابع الأميرية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٦.
- (۳۰) أحمد بن محمد بن على المقري الفيومي: المصباح المنير، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧)، ص٢٠٣.
 - (٣١) المنجد في اللغة والإعلام: الطبعة ٢٣، (بيروت: دار الشرق، ١٩٧٣)، ص٥٠٠.
 - (۳۲) منیر البعلبکی: (بیروت: دار العلم للملایین، ۱۹۸۹)، ص ۳۰.
 - (٣٣) مروان السابق: معجم اللغات، (بيروت: دار السابق للنشر، ط١، ١٩٧٤)، ص ١٢.
- (34) L.Barker Robert: The social Work Dictionary, 2nd Edition, Washington: NASW Press, 1991. P.70.
- (°°) أحمد مصطفى خاطر: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مدخل لتنمية المجتمع المحلى، (الإسكندربة: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢)، ص ٢٠٩.
- (۲۱) عبد العزيز إبراهيم عيسى: التشبيك في تنظيم المجتمع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت) ص ۱۵۸
- (۳۷) محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية، (الإسكندرية: المكتب لجامعي الحديث، ۲۰۰۸م) ص ۵۸.
- (٣٨) محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع "الأسس والأجهزة"، (القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٣٠٩.

- (٣٩) نهى محمد هلال: الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.
- (ن) محمد عبد الحي نوح: الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع "قاعدة علمية قيم ومهارات"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨)، ص ص ٩٨: ٩٩.
 - (٤١) محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع "الأسس والأجهزة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩.
- (٤٢) عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: نماذج ونظريات في ممارسة تنظيم المجتمع، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣)، ص ٢١٩.
- (۲۰۰۹) مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوبيع، (۲۰۰۹)، ص ص ۳۱۹–۳۲۰.

Advocacy NGOs and advocacy of rights within the framework of the way society is organized

Mahmoud Abdou Abdelghany Mohamed

Abstract:

Modern societies face many problems due to economic, political and social changes, including problems related to rights and the achievement of social justice. These organizations have a great social responsibility in facing many of the problems facing marginalized and disadvantaged groups that suffer from poor services and social injustice through raising awareness of rights or speaking on behalf of individuals, groups or societies to demand their rights in order to lead a decent life and stabilize societies and achieve security and stability.

Keywords: organizations, rights, defense